وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ١٥ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

رئيس وزراء العراق يؤكد لوزير الطاقة السعودي أهمية التنسيق بشأن استقرار سوق النفط

الشرق الأوسط

أفاد بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بأنه أكد، خلال اجتماع مع وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان، «أهمية التنسيق في المواقف، وتطابق الرؤى بشأن تنظيم سوق الطاقة وأسعار النفط تحت مظلة منظمة أوبك». وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، في بيان نقلته «وكالة الأنباء العراقية»، إن «رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني استقبل وزير الطاقة السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان آل سعود، والوفد المرافق له». وأشار إلى أنه «جرى، خلال اللقاء، بحث آفاق التعاون بين العراق والمملكة العربية السعودية في مختلف المجالات، وتأكيد توسيع الشراكات الاقتصادية بين البلدين».

وعبّر رئيس مجلس الوزراء عن «ترحيب العراق بدخول الشركات السعودية السوق العراقية، التي يتوفر فيها، اليوم، كثير من الفرص الاستثمارية الكبيرة»، لافتاً إلى «المستوى المتقدم في العلاقات بين البلدين الشقيقين، ولا سيما في مجالات الاستثمار والتنمية وإعمار البنى التحتية في قطاع الطاقة».

وأكد «أهمية التنسيق في المواقف، وتطابق الرؤى بخصوص تنظيم سوق الطاقة، وأسعار النفط تحت مظلة منظمة (أوبك)، بما يضمن الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة في المنطقة والعالم، ومصالح الدول المنتِجة والمستهلِكة».

وذكر البيان أن وزير الطاقة السعودي نقل «تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، إلى السوداني»، مؤكداً «رغبة بلاده بالمُضيّ في توثيق علاقات الشراكة والتعاون الثنائي في مختلف المجالات».

النفط يرتفع مع توقعات قوية بنمو الطلب وانخفاض مخزونات الوقود

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط الخام أمس الأربعاء لتعوض خسائر تكبدتها في وقت سابق مع احتفاظ منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتوقعاتها القوية نسبيا لنمو الطلب هذا العام، فيما أظهر تقرير للقطاع انخفاضا حادا في مخزونات الوقود الأميركية وسط تعطل مصافي التكرير.وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 16 سنتا إلى 82.93 دولارا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 11 سنتا إلى 77.98 دولارا للبرميل. وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تقريرها الشهري يوم الثلاثاء إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 2.25 مليون برميل يوميا في 2024 وبواقع 1.85 مليون برميل يوميا في 2025. وتعتبر توقعات عام 2024 أعلى من توقعات المتنبئين الآخرين مثل وكالة الطاقة الدولية والبنوك مثل مورجان ستانلي. ويشير هيكل الأسعار في سوق العقود الآجلة لخام برنت إلى علامات تحسن الطلب حيث إن التخلف، عندما يكون سعر النفط للتسليم الفوري أعلى من العرض اللاحق، قد زاد منذ بداية الشهر، وفقًا لمحللي آي إن جي المالية. وارتفعت علاوة العقود الآجلة لخام برنت لشهر أبريل على العقود الآجلة لشهر مايو إلى 77 سنتا للبرميل يوم الأربعاء من 26 سنتا في الخامس من فبراير. وقال المحللون «يبدو أن هناك بعض العلامات على الشح في سوق الخام وهذا ينعكس في الجدول الزمني السريع». «هذا الشح، إلى جانب القوة الأوسع التي نشهدها في هوامش مصافي التكرير، سيوفر بعض الدعم لأسعار النفط الخام»، وانخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي الصادرة في وقت متأخر من يوم الثلاثاء، مما يعكس على الأرجح إغلاق مصفاة النفط التابعة لشركة بريتيش بتروليوم، في وايتنج بولاية إنديانا، وهي الأكبر في الغرب الأوسط الأميركي. وأظهرت بيانات معهد البترول الأميركي أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 7.23 مليون برميل وانخفضت مخزونات نواتج التقطير بمقدار 4.02 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 9 فبراير، وكلاهما انخفاض أكبر بكثير مما توقعه المحللون. وفي الوقت نفسه، ارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 8.52 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 9 فبراير. وكانت الزيادة أكبر بكثير من الزيادة البالغة 2.6 مليون برميل التي توقعها بعض المحللون. وكان معهد البترول الأميركي قد أعلن عن ارتفاع قدره 674 ألف برميل في مخزونات الخام في الأسبوع الذي سبقه.

وتم إغلاق مصفاة وايتنج التابعة لشركة بريتيش بتروليوم البالغة طاقتها 435 ألف برميل يوميًا في الأول من فبراير، وتحاول الشركة إعادة المصنع إلى عملياته الكاملة ولكنها غير متأكدة متى ستستأنف الإنتاج. وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بس اس: «لقد توقف ارتفاع السعر بسبب ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة عما كان متوقعًا، والذي لديه القدرة على تأخير دورة خفض أسعار الفائدة». وقال، «بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون زيادة المخزون مفاجئة على الجانب الصعودي هذا الأسبوع، كما أن انقطاع التيار الكهربائي في مصفاة بريتش بتروليوم في وايتنج لا يساعد أيضًا في تحسين الأمور على جانب الطلب». وقال محللو آي إن جي المالية في مذكرة «الزيادات في النفط الخام كانت هبوطية إلى حد ما. ومع ذلك، تم تعويض ذلك من خلال انخفاضات كبيرة في المنتجات»، مضيفين أن البيانات ربما كانت انعكاسًا لتعطل مصفاة وايتنج.

وأظهرت بيانات صدرت يوم الثلاثاء أن تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة ظل مرتفعا الشهر الماضي مما أثر على السوق أيضا. ونتيجة لذلك، يتوقع المستثمرون الآن أن ينتظر صناع السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي لفترة أطول قبل خفض أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي والطلب على النفط. ومع تأجيل توقعات خفض أسعار الفائدة، ارتفع الدولار إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر. وعادة ما يؤثر ارتفاع الدولار على الطلب على النفط بين المشترين الذين يدفعون بعملات أخرى. وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة للعملاء، قد تتراجع الأسعار جزئيا بسبب المخاوف بشأن مستويات العرض من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، على الرغم من توقعات الطلب الصعودية الشاملة في التقرير الشهري للمجموعة يوم الثلاثاء. وأثار «التقرير الشهري لأوبك عن سوق النفط، بعض المخاوف بشأن التزام المجموعة بتخفيضات الإنتاج الأخيرة، إذ نفذت الكويت والجزائر فقط حصتهما من التخفيضات، مع إنتاج العراق أعلى بكثير من الحصة المتفق عليها». ويعتقد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، هيثم الغيص أن توقعات الطلب على المدى الطويل قوية، وقال على هامش مؤتمر قمة الحكومات في دبي يوم الثلاثاء، إن قرار السعودية تأجيل خطط توسيع الطاقة الإنتاجية النفطية يجب ألا يفسر على أنه تقييم بأن الطلب على الخام يتراجع.
وقال: «بادئ ذي بدء أريد أن أكون واضحا، لا أستطيع التعليق على قرار سعودي، لكن هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساء تفسيره على أنه وجهة نظر مفادها أن الطلب يتراجع». وأمرت الحكومة السعودية في 30 يناير شركة النفط الحكومية أرامكو السعودية لخفض هدفها للطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى 12 مليون برميل يوميًا، أي أقل بمقدار مليون برميل يوميًا من الهدف المعلن في عام 2020، ومن المقرر أن يتم التوصل إليها في عام 2027. وقالت مصادر إن تراجع المملكة المفاجئ عن خطتها للتوسع النفطي كان قيد الإعداد لمدة ستة أشهر على الأقل وبناء على تقييم مفاده أن الكثير من الطاقة الفائضة للمملكة العربية السعودية لم يتم تسييلها. والمملكة هي أكبر مصدر للنفط في العالم والزعيم الفعلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط. ورفعت أوبك توقعاتها للطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط والطويل في توقعاتها السنوية التي نشرتها في أكتوبر. وقالت إنها تتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 116 مليون برميل يوميا بحلول عام 2045، أي أعلى بنحو 6 ملايين برميل يوميا من تقرير العام السابق، مع نمو تقوده الصين والهند ودول آسيوية أخرى وأفريقيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

وقال الغيص «إننا نتمسك بما نشر في أحدث توقعاتنا ونعتقد اعتقادا راسخا أنها قوية». ومن المقرر أن تصدر أوبك نسخة 2024 من التوقعات في وقت لاحق هذا العام، وقال الغيص إنه «سيتعين علينا الانتظار والترقب» حتى سبتمبر أو أكتوبر عندما يحين موعد إصدارها إذا تباينت الأرقام. وقال «لكننا نعتقد الآن أن أرقامنا ثابتة وهي أرقام قوية للغاية». «وإن كان هناك أي شيء، فإن السرد المتغير الذي تشهده الآن كثير من الدول في العالم تعود إلى الوراء وتتباطأ وتعيد التفكير في أهدافها الصافية الصفرية وهذا سيخلق المزيد من الطلب على النفط على المدى الطويل». وقال الغيص أيضا إنه ليس قلقا بشأن خروج أنغولا من المجموعة الذي أعلن عنه في ديسمبر، مشدداً القول: «إنها ليست المرة الأولى التي يخرج فيها عضو من المنظمة لاعتباراته الخاصة، وقد تركنا أعضاء وانضموا، وكان لدينا بعض الأعضاء يغادرون وينضمون مرة أخرى، لذا فأنا لست قلقًا جدًا بشأن ذلك». وقالت أنغولا في 21 ديسمبر إنها ستنسحب من أوبك، وهو القرار الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت، والذي قال بعض المحللين إنه أثار تساؤلات حول وحدة أوبك وتحالف أوبك+ الأوسع. وقال الغيص كانت البلاد موضع ترحيب للانضمام مرة أخرى إذا رغبت في ذلك في المستقبل.

وقال الغيص إن طبيعة تخفيضات الإنتاج التي تنفذها أوبك+، التي تجمع أوبك وحلفاءها بما في ذلك روسيا، كونها طوعية هي انعكاس لمرونة المجموعة. وقال «في الوقت الحالي ربما تكون هذه هي الطريقة الأنسب، وإن «الخفض الطوعي هو قرار سيادي من قبل دولة ما لتعديل إنتاجها، وإنه يظهر المرونة المتأصلة في نهجنا وأن لدينا العديد من الوسائل والسبل لتحقيق استقرار السوق».

وأفادت وزارة الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام في احتياطي النفط الاستراتيجي ارتفعت بمقدار 0.8 مليون برميل اعتبارًا من 9 فبراير. وتبلغ المخزونات الآن 358.8 مليون برميل. وارتفعت أسعار النفط قبيل صدور بيانات معهد البترول الأميركي بسبب التوترات المستمرة في روسيا والشرق الأوسط، لكنها تأثرت بالبيانات الجديدة التي أظهرت أن التضخم ظل مرتفعاً في يناير، مما قد يؤخر تخفيضات سعر الفائدة الفيدرالي.

وشهدت مخزونات البنزين انخفاضًا كبيرًا هذا الأسبوع، حيث انخفضت بمقدار 7.23 مليون برميل، وهو ما يعوض ارتفاع 3.652 مليون برميل في الأسبوع السابق. واعتبارًا من الأسبوع الماضي، كانت مخزونات البنزين أقل بنحو 1 % من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام، وفقًا لأحدث بيانات إدارة معلومات الطاقة.

كما انخفضت مخزونات نواتج التقطير هذا الأسبوع بمقدار 4.016 مليون برميل، بالإضافة إلى انخفاض الأسبوع الماضي بمقدار 3.699 مليون برميل في الأسبوع السابق. وأظهرت أحدث نفس البيانات أن نواتج التقطير كانت بالفعل أقل بنسبة 7 % من متوسط الخمس سنوات للأسبوع المنتهي في 2 فبراير. وارتفعت مخزونات كوشينغ بمقدار 512 ألف برميل بعد ارتفاعها بمقدار 492 ألف برميل في الأسبوع السابق.

كما أثرت قوة الدولار على أسعار النفط. وارتفع الدولار إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر بعد أن أظهرت بيانات يوم الثلاثاء أن التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة ظل ثابتا في يناير. ويمنح التضخم الثابت بنك الاحتياطي الفيدرالي سببًا أكبر لإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول - وهو اتجاه من المتوقع أن يعيق النشاط الاقتصادي وربما يكبح الطلب على النفط في الأشهر المقبلة.
ومع ذلك، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على توقعاتها للطلب العالمي على الخام دون تغيير في تقرير شهري صدر يوم الثلاثاء. لكن التقرير أظهر أيضا أن بعض أعضائه فقط ملتزمون تماما بتخفيضات الإنتاج الجديدة، مما يشير إلى أن إمدادات النفط من المرجح أن تكون أقل شحا مما كان متوقعا في الأشهر المقبلة.

فيما تأتي القفزة المحتملة في المخزونات الأميركية مع ارتفاع إنتاج النفط الأميركي من جديد إلى مستويات قياسية تجاوزت 13 مليون برميل في وقت سابق من فبراير، مع تراجع تأثير موجة البرد على الإنتاج على ما يبدو الآن. لكن إمدادات الوقود ونواتج التقطير في الولايات المتحدة ظلت مقيدة بسبب إغلاق المصافي.

وانخفض إنتاج أوبك من النفط الخام بمقدار 350 ألف برميل يوميا من 26.692 مليون برميل يوميا في ديسمبر إلى 26.342 مليون برميل يوميا في يناير، وفقا لتقرير أوبك الشهري عن النفط الصادر الثلاثاء. وتوضح اتجاهات إنتاج أوبك الشهري من النفط الخام أن مستوى الإنتاج في شهر يناير أقل من مستوى شهر يناير 2019 بمقدار هائل يبلغ 3 ملايين برميل في اليوم، حسبما رصد تقرير الطاقة اليومي لشركة إينرجي اوت لوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية.

وجاء معظم الانخفاض من ليبيا بسبب إغلاق حقلي الشرارة والفيل النفطيين. والآن بعد أن تم استئناف الإنتاج، سنشهد انتعاشًا في فبراير. وانخفض الإنتاج في الكويت بمقدار 109 ألف برميل في اليوم وفي العراق بمقدار 98 ألف برميل في اليوم، وذلك في الغالب للوفاء بالتزامات التخفيضات الطوعية.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تكون سوق النفط العالمية «مريحة» لعام 2024، مع توقع إمدادات جديدة لتلبية الطلب واستقرار الأسعار. ومن المتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للنفط بمقدار 1.2 إلى 1.3 مليون برميل يوميا في عام 2024. ومن المرجح أن تتم تغطية هذه الزيادة في الطلب من خلال زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيانا. وتحافظ أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024 عند 2.25 مليون برميل يوميا (ما يقرب من ضعف توقعات وكالة الطاقة الدولية) و1.85 مليون برميل يوميا في عام 2025.

أرامكو: تسعة ملايين برميل مخزون الكربون في محطة الجبيل بحلول 2027

الظهران - إبراهيم الشيبان

الرياض

أكد وليد الملحم، نائب الرئيس الأعلى هندسة البترول والتنمية أرامكو، حرص أرامكو على التعاطي مع ثاني أكسيد الكربون، حيث يتم استثمار الكثير من الجهود والوقت في نزع الكربون للتركيز على 5 أمور (كفاءة الطاقة - الحد من احتراق الغاز - توفير طاقة منخفضة الكربون - تخزين الكربون)، معرباً عن أمله أن تسهم التكنولوجيا في إحراز المزيد من التقدم، حيث توجد الكثير من الجهود خلال السنوات الثلاث الماضية عبر تعزيز الوعي لكوادر أرامكو لنزع الكربون في مختلف أشكال الطاقة، ملمحاً أن انتهاء دور النفط والغاز أمر غير واقعي وغير مطروح للنقاش. وقال خلال الجلسة الحوارية الثانية بعنوان «اقتصاد الكربون الدائري: تحويل التطلعات إلى أفعال» ضمن فعاليات المؤتمر الدولي لتكنولوجيا البترول المنعقد في بمركز معارض الظهران إكسبو: إن استخلاص الكربون وتخزينه عملية مهمة في القطاعات التي يصعب السيطرة عليها مثل الحديد والألمنيوم، حيث تعتمد في توليد الطاقة على الفحم ومصادر أخرى للطاقة، مبيناً، أن المخزون من الكربون في محطة الجبيل سيبلغ 9 مليون برميل بحلول 2027، مشيراً إلى استثمار الكثير من الأموال في مجال استخلاص وتخزين الكربون، حيث تم تخفيض كمية كبيرة في الكربون لبلوغ الحد المقبول، لافتاً إلى أن تخزين الكربون يبقى لأجل لا نهائي تحت الأرض، مقدراً حجم تكاليف الاستثمار في استخلاص وتخزين الكربون بين 3- 8 تريليونات دولار حتى عام 2028، وهو ما يمثل 2 % - 7 % من إجمالي الناتج العالمي، داعياً إلى زيادة حجم الاستثمار في مجال استخلاص الكربون وتخزينه بنسبة 50 %، مطالباً الصين بإجراء تحسينات كبيرة وزيادة استثمارات البلدان النامية بـ5 أضعاف، وهذه الدول لا تمتلك تلك الأموال الطائلة، لافتاً إلى الاستفادة من تجارب 25 بلداً مثل الصين والدنمارك. وأضاف: إن أرامكو بدأت منذ زمن طويل في إدارة المخزون الاستراتيجي، حيث بدأ حصد النتائج من خلال المحافظة على نسبة المياه منخفضة، فعلى سبيل المثال فإن 87 % من مخزون المياه ينتج في بقيق، لافتاً إلى أن أرامكو حريصة على توفير المياه والعمل على إبقائها تحت الأرض، كما بدأت أرامكو العمل في حقل «غوار» منذ 2015، عملنا على تخزين 15 ألف متر مكعب من الكربون، مؤكداً، أن أرامكو عملت على خفض تسرب غاز الميثان منذ عام 2018 والعمل على زيادة القيود، لافتاً إلى أن أرمكو تعمل على خفض عمليات احتراق الغاز.وأوضح فهد العجلان رئيس مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية «كابسارك»، أن إزالة الكربون يضيف دوراً في عملية التدوير والشكل الدائري للاقتصاد، فمن الصعوبة بمكان الوصول إلى الحياد الصفري دون الدخول في عملية التدوير الكربوني، لافتاً إلى أن إزالة الطبيعة الدائرة تسهم في زيادة الانبعاثات الكربونية، حيث سجلت زيادة كبيرة في نسبة الكربون خلال السنوات الماضية، مؤكداً، أن تكلفة إزالة الكربون تبقى أقل من ترك الانبعاثات على وضعها الحالي، مبيناً، أن النظام الدائري للكربون يسهم في تخفيض 25 % من التكاليف.

وأشار إلى أن هناك حديثاً لاستخدام الأقمار الاصطناعية لمراقبة الانبعاثات والتركيز على غاز الميثان وكذلك العمل على وضع إطار للإفصاح الوطني فيما يتعلق بالانبعاثات، مؤكداً، أن الانبعاثات الكربونية في قطاع النفط والغاز بالمملكة تعتبر الأقل 47 % مقارنة مع الانبعاثات في التقارير الدولية، مؤكداً، أن البيانات الصادرة من الأقمار الاصطناعية تشير إلى المملكة تحتل المركز الثاني في الأقل انبعاثات، مشيراً إلى أن كافة الحكومات تدعم الجهود لخفض الكربون بيد أن الحكومات غير قادرة على الدعم لسنوات مقبلة.

وأكدت ماريا بوراس نائب تنفيذي رئيس خدمات ومعدات حقول النفط بيكر هيوز، أن المشكلة تكمن في استخراج الكربون وكيفية توظيفه، بالإضافة إلى كيفية العمل على تخفيض الانبعاثات، مشددة على أهمية اتخاذ الإجراءات العملية عبر إيجاد الحلول المتكاملة لاستخلاص الكربون، فيما يتعلق بعملية النقل والتخزين وغيرها من العمليات المساندة، مشيرة إلى الدور الذي تضطلع به شركات النفط في خفض انبعاثات الغازات، داعية إلى إيجاد إطار تعاون للوصول إلى إجراءات عملية لخفض الانبعاثات الكربونية.

وأشارت إلى وجود مجالات متعددة تساعد في الحد من انبعاثات الكربون، الأمر الذي يتطلب وضع قواعد واضحة ونشر المعرفة للحد من الانبعاثات الكربونية عبر تحسين العمليات الإنتاجية، داعية إلى تبني منهج جديدة في عمليات الإنتاج بحقول النفط.

وشددت على ضرورة الاستثمار في استخلاص ثاني أكسيد الكربون، حيث توجد العديد من المجالات لمعرفة فعالية الاستفادة من التقنيات المتطورة في عمليات استخلاص الكربون، مشيراً إلى صعوبة الاستمرار في الأساليب القديمة، كونها مصدراً لاستمرار الانبعاثات الكربونية.

وأوضحت، أن هناك تعاوناً مع أرامكو وسابك لخفض الانبعاثات الكربونية في عمليات الإنتاج والنقل، داعية لإبرام شراكات في تخزين واستخلاص الكربون عبر إيجاد آليات مختلفة، حيث تعمل شركتها على الاستثمار في هذا المجال.

وذكر شريف فودة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى

NESR ، أن هناك العديد من التحديات في عملية تدوير الكربون منها التكلفة المرتفعة مقابل الاستثمار، مشدداً على أهمية تقليل التكاليف في عمليات تدوير الكربون والعمل المشترك مع العملاء للعمل بشكل جاد لخفض الانبعاثات الكربونية، لافتاً إلى وجود جهود كبيرة لإيجاد تقنيات متطورة لاستخلاص الأوكسجين ولكنها ما تزال في المراحل الأولية، فضلاً عن التكلفة المرتفعة، مشددًا على أهمية انتهاج الشفافية والوضوح وكذلك اعتماد الوضوح في التكاليف المرتفعة المتعلقة بأسعار استخلاص الكربون، مقترحاً على الشركات النفطية وضع ميزانية بخصوص تكلفة الكربون.

وأشار إلى أن مشكلة المياه من المشاكل الحقيقية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة شحها من جانب واستخدامها في حقن حقول الآبار، مشيراً إلى وجود فرص استثمارية كبيرة في قطاع المياه واستخدامها في القطاع النفطي، مؤكداً، أن شركته نجحت في تجربة في العراق من خلال استخدام المياه الجوفية الملوثة في عمليات إنتاج النفط، خصوصاً أن تلك المياه غير صالحة للشرب أو المجال الزراعي، حيث تم إطلاق المشروع قبل أسبوعين، مضيفاً، أن شركته لديها اتفاقيات مع أرامكو لمعالجة المياه عالية الملوحة، حيث تمثل هذه الاتفاقية إطاراً لإنتاج 200 ألف - 300 ألف برميل يومياً، عوضًا من استخدام المياه المحلاة في حقن آبار النفط.

وطالب بإيقاف عمليات حرق الغاز كونها مصدراً لانبعاثات الكربون، لافتاً إلى وجود مشروع في كندا لوضع مستشعرات لقياس نسبة الانبعاثات الكربونية في عمليات إنتاج النفط.

«الطاقة الدولية»: 1.3 مليون برميل زيادة باستهلاك العالم للنفط في 2024

عكاظ

توقعت وكالة الطاقة الدولية، أن تبقى أسواق النفط العالمية في وضع مريح في 2024، إذ تلبي الإمدادات الجديدة الطلب، لتبقى الأسعار تحت السيطرة في حال غياب الاضطرابات الجيوسياسية أو الأحداث المناخية الكبرى.

وتوقع المدير التنفيذي للوكالة فاتح بيرول، زيادة الاستهلاك العالمي بمقدار 1.2 مليون إلى 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2024، وهي وتيرة أضعف بكثير من العام الماضي مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، وسيقابل ذلك زيادة الإنتاج من قِبل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل.

وأشار بيرول إلى أن «أوبك+» أظهرت عموماً انضباطاً جيداً في امتثالها لتخفيضات الإنتاج، لكنه حذر من أي تحركات من شأنها أن تعزز أسعار الوقود وتشعل التضخم من جديد.

أسواق النفط تظهر مرونة تجاه بيانات التضخم الأمريكية المفاجئة وتحافظ على مكاسبها

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

أظهرت أسواق النفط مرونة تجاه بيانات التضخم الأمريكية المفاجئة، حيث حافظ الخام على مكاسب اليوم السابق بعد توقعات منظمة «أوبك» بزيادة قوية في الطلب إلى جانب تراجع حاد في مخزونات الوقود الأمريكية.

وقال لـ «الاقتصادية» محللون نفطيون، إن أسعار النفط الخام سجلت تقلبات متلاحقة بسبب بيانات اقتصادية دولية أقل من المتوقع، مقابل استمرار التوترات في الشرق الأوسط، حيث تفاجأت أسواق الأسهم الأمريكية بارتفاع الأسعار أكثر من المتوقع ونمو أرقام التضخم، ولكن أسعار النفط الخام أظهرت مرونة.

وأوضح المحللون أن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكيين بنسبة 0.3 % في يناير و3.1 % على أساس سنوي، لن يكون حافزا لرفع أسعار الفائدة في أي وقت قريب، وقد تؤدي الزيادة في مخزون النفط الخام إلى دفع أسعار النفط الخام نحو الانخفاض نسبيا.

وقال مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، إن مخاوف على الطلب اتسعت وضغطت على أسعار النفط الخام بعد أن ارتفعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 8.52 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 9 فبراير، وفقا لمعهد البترول الأمريكي، بعد أن توقع المحللون زيادة قدرها 2.6 مليون برميل، فيما أعلن معهد البترول الأمريكي زيادة قدرها 674 ألف برميل في مخزونات الخام في الأسبوع السابق.

وأشار إلى أن أسعار النفط كانت قد ارتفعت قبل صدور بيانات معهد البترول الأمريكي بسبب التوترات المستمرة في روسيا والشرق الأوسط، ولكن تم تقييدها من خلال البيانات الجديدة التي أظهرت أن التضخم ظل مرتفعا في يناير، ما قد يؤخر تخفيضات أسعار الفائدة الفيدرالية.

من جانبه، أوضح سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إن أزمة الملاحة والشحن ما زالت مستمرة، حيث تؤدي اضطرابات الشحن في البحر الأحمر إلى رفع أسعار الشحنات الإفريقية والأمريكية من مختلف درجات الخام.

ونوه كورالي إلى أن تراجعات محتملة في الأسهم العالمية هذا الشهر والشهر المقبل ستدعم أسعار النفط، لافتا إلى أن أوروبا طلبت مزيدا من إمدادات النفط الخام والوقود من الشرق الأوسط وآسيا منذ دخول الحظر على النفط الروسي حيز التنفيذ في أوائل العام الماضي، ولكنها تجد نفسها الآن تبحث عن إمدادات من المصدرين القريبين بسبب أزمة الملاحة التي تؤخر عمليات التسليم المخطط لها وتزيد من تكاليف الشحن.

بدروه، ذكر أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة، أن توقعات الطلب الصعودية من «أوبك» تساعد على رفع أسعار النفط الخام، لافتا إلى حصول المضاربين على الدعم بسبب توقعات «أوبك» أن الطلب العالمي على النفط سيواصل النمو القوي هذا العام، كما يزيد من احتمال حدوث زخم صعودي إضافي.

وأوضح أن مكاسب النفط تأتي في ظل معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق أوسع، بعد أن أظهرت البيانات الأمريكية أن التضخم لا يزال مرتفعا، ما يقلل احتمالات التخفيضات الوشيكة في أسعار الفائدة.

وسجلت أسعار النفط تغيرات طفيفة اليوم الأربعاء وحافظت على المكاسب التي حققتها أمس الثلاثاء بعد توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» بزيادة قوية في الطلب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ستة سنتات، أو 0.07 %، إلى 82.83 دولار خلال التعاملات. واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 77.87 دولار للبرميل.

«شل» تتوقع زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال 50 % بحلول 2040

الاقتصادية

تتوقع عملاق النفط «شل» زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بواقع أكثر من 50 % بحلول 2040.

ووفقا لتقرير «توقعات شل للغاز الطبيعي المسال 2024»، ستكون الزيادة مدفوعة بسرعة التحول من الفحم إلى الغاز في الصناعات بأنحاء الصين، وكذلك نمو الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال في دول جنوب وجنوب شرق آسيا لتغذية اقتصاداتها المتوسعة.

وبحسب «الألمانية» لاحظت شل أن التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال وصلت إلى 404 ملايين طن في 2023، بارتفاع من 397 مليون طن في 2022.
وبلغ الطلب على الغاز الطبيعي الذروة بالفعل في بعض المناطق ولكنه يواصل الارتفاع عالميا، ومن المتوقع أن يصل ما بين 625 مليون طن و685 مليون طن سنويا في 2040.

وأشارت توقعات شل إلى أن الغاز يكمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية في الدول ذات مستويات مرتفعة من الطاقة المتجددة في مزيجها لتوليد الطاقة، ما يوفر مرونة قصيرة الأمد وأمن توريدي طويل الأمد.

رسالة المؤتمر الدولي لتقنيات البترول من الظهران .. «البيانات طاقة المستقبل» الاقتصادية

تراهن الشركات العاملة في قطاع الطاقة على حلول الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في تحديد مستقبل الطاقة، و لا سيما الطاقة المتجددة، التي من شأنها تحديد كيفية إنتاج ونقل وتوظيف الطاقة المتجددة بطرق أقل كلفة وأكثر سرعة وأمنا.

وبدا لافتا في المعرض المصاحب للمؤتمر الدولي لتقنية البترول الذي أختتم أعماله أمس في الظهران وهو مؤتمر ومعرض دولي سنوي للبترول والغاز، انطلق في عام 2005، يناقش التقنيات والقضايا الرئيسة التي تواجه المتخصصين في قطاع الطاقة في جميع أنحاء العالم، بدا لافتا للزائر، أن تركيز الشركات كان منصبا على التقنيات المتقدمة المتعلقة بصناعة الطاقة المتجددة، والتقنيات المستخدمة في تطوير مصادر الطاقة التقليدية بطرق أكثر حماية للبيئة.

يقول عبدالله خالد العتيبي الرئيس التنفيذي لشركة «الوقود الحيوي» أن الشركات توظف خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتسخير البيانات والتحليلات والابتكار والاستفادة من هذه البيانات لتحسين توليد الطاقة المتجددة كطاقة الرياح او الطاقة الشمسية من جهة وابتكار أشكال جديدة من أنوع الطاقة مثل الهيدروجين الأخضر والوقود الحيوي وغيرها.

وأضاف العتيبي، لقد فتحت التطورات السريعة في تكنولوجيا الطاقة المتجددة إمكانات غير مسبوقة للانتقال إلى مستقبل أخضر ومستدام، وأصبحت أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجزر والأمواج والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الكهرومائية أكثر كفاءة ومجدية اقتصاديا، ما يمهد الطريق لثورة الطاقة المتجددة، مشيرا إلى أنه ومع استمرار تطور هذه التقنيات وتسهيل الوصول إليها، سيعيد تشكيل مشهد الطاقة العالمي خلال السنوات المقبلة، ويساعد في الجهود العالمية والمحلية لمواجهة التغير المناخي و انبعاثات الغازات.

في المقابل يؤكد المهندس أحمد الغامدي الرئيس التنفيذي لشركة الذكاء الاصطناعي العالمية، أن التقنية في قطاع الطاقة متقدمة إلى حد كبير، وذلك في الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية» غاز ونفط « على حد سواء.

ويشير الغامدي إلى أن الشركات العاملة في قطاع الطاقة تسخر الذكاء الاصطناعي لخدمة أعمالها، من خلال تحليل البيانات وتعطي قراءات فنية دقيقة عن المكامن، وتسهل من عمليات الحفر والاستخراج، مايقلل من الاثر البيئي، إلا أن الغامدي يرى أن قطاع الطاقة المتجددة يستفيد أكثر من الذكاء الاصطناعي من خلال تحديد نوعية مصادر إنتاج الطاقة المتجددة، وكيفية الإنتاج.

أسامة اليافي، مدير منطقة في شركة نابورس العالمية لخدمات الحفر، يوضح إن الشركات بدأت في تطبيق حلول الذكاء الاصطناعي في قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة مثل التنبؤ بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح باستخدام الذكاء الاصطناعي ومراقبة المنتجات البترولية.

وأشار اليافي إلى أن الذكاء الاصطناعي يسهم في إيجاد حلول لعديد من التحديات التي تواجه تحول الطاقة، حيث يعمل على تعزيز فرصة النمو لقطاع الطاقة من خلال تقليل الوقت والجهد وخفض التكاليف التشغيلية.

الشبكات الذكية واحدة من التقنيات التي توظف في مجال الطاقة اليوم بحسب اليافي الذي أشار إلى أن «نابورس» عرضت أحدث مشاريعها في مجال التكنولوجيا وأتمتة منصات الحفر في الشرق الأوسط خلال المعرض.

وقال « أحد هذه المنتجات هو نظام تشغيل منصات الحفر SmartROS وهو منصة للرقمنة وأتمتة عمليات الحفر التي تم تصميمها خصيصا لعمال الحفر بواسطة الحفارين ويمكن توسيع نطاقها عبر أي منصة تيار متردد. هذه التكنولوجيا المتقدمة خفيفة الوزن وتجعل التشغيل الآلي قابلا للنشر ويمكن الوصول إليه لرفع مستوى الأداء للأشخاص والعملاء» .

في المحصلة ..كان الشيء الصحيح الذي فعلته الشركات العارضة لتقنياتها في المؤتمر الدولي لتقنيات البترول (IPTC)، أنها أوصلت رسالة جلية مفادها أن الطاقة وبكافة أشكالها التقليدية منها والمتجددة ستظل مهمة ومصدر للحياة وأن «البيانات هي طاقة المستقبل».

ارتفاع مخزونات النفط الخام الأميركي وتراجع البنزين بأكثر من المتوقع

الشرق الأوسط

قالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية، الأربعاء، إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفعت، بينما انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير في الأسبوع المنتهي في التاسع من فبراير (شباط).

وذكرت الإدارة أن مخزونات الخام ارتفعت 12 مليون برميل إلى 439.5 مليون الأسبوع الماضي، مقارنة بتوقعات محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بأن ترتفع 2.6 مليون برميل، وذلك نتيجة توقف مصاف عن العمل، مما أدى إلى خفض استهلاك الخام وإنتاج الوقود.

وأضافت الإدارة أن مخزونات النفط الخام في مركز التسليم في كوشينج بولاية أوكلاهوما ارتفعت 710 آلاف برميل في الأسبوع الماضي.

وأردفت قائلة إن معدل استهلاك المصافي للخام هبط 298 ألف برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في التاسع من فبراير. وذكرت أن معدل استخدام المصافي تراجع 1.8 نقطة مئوية خلال الأسبوع.

وأضافت أن مخزونات البنزين في الولايات المتحدة انخفضت 3.7 مليون برميل خلال الأسبوع، إلى 247.3 مليون، مقارنة بتوقعات محللين استطلعت «رويترز» آراءهم بأنها ستهبط 1.2 مليون.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، انخفضت 1.9 مليون برميل خلال الأسبوع إلى 125.7 مليون، مقارنة بتوقعات بأن تتراجع بمقدار 1.6 مليون. وقالت الإدارة إن صافي واردات الولايات المتحدة من الخام تراجعت 1.2 مليون برميل يومياً. وتراجعت أسعار النفط بعد بيانات إدارة معلومات الطاقة، بأكثر من 1 في المائة، إلا أن توقعات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بزيادة قوية في الطلب، حدّت من الخسائر. وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.3 في المائة، إلى 82.39 دولار بحلول الساعة 16:34 (بتوقيت غرينتش). وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 77.38 دولار للبرميل، بتراجع 1.6 في المائة.

وقالت «أوبك» في تقريرها الشهري يوم الثلاثاء، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.25 مليون برميل يومياً في 2024 و1.85 مليون برميل يومياً في 2025. ولم تتغير توقعات المنظمة عن الشهر الماضي.

رئيس «الوحدة الوطنية» الليبي يؤكد عزم حكومته إلغاء دعم الوقود واستبدال دعم نقدي به

الشرق الأوسط

أكد رئيس الوزراء الليبي عبد الحميد الدبيبة عزم حكومته إلغاء الدعم عن الوقود واستبدال دعم نقدي به، وذلك في منتصف أو نهاية العام الحالي، وذلك رغم معارضة جانب واسع من الليبيين لهذا القرار.

وبيّن الدبيبة أن ثمن الوقود في ليبيا هو من الأرخص في العالم بسبب الدعم التي توفره الدولة منذ اكتشاف النفط، مشيراً إلى أن هذا الأمر تم استغلاله لتهريب أكثر من 60 في المائة من المحروقات إلى دول الجوار والبلدان الأوروبية القريبة من ليبيا، بخسارة تقدّر بـ 60 مليار دينار سنوياً من ميزانية الدولة، وقال: «نحن وصلنا لنحو 60 مليار دينار ليبي، هذا مبلغ كبير جداً يذهب في الهواء».

وأكد خلال مشاركته بجلسة في القمة العالمية للحكومات التي تستضيفها دبي أن حكومته قررت إلغاء دعم الوقود واستبدال دعم نقدي به، وهو أكبر امتحان تواجهه منذ توليها السلطة، مشيراً إلى أن حكومته فتحت حواراً مجتمعياً لتغيير فكرة الليبيين وإقناعهم بأن استبدال هذا الدعم لصالح جيوبهم أفضل من تهريبه واستفادة المهربين من عائداته.

وأضاف الدبيبة: «الشعب الليبي كان يأكل المواد الغذائية مدعومة وهو جامد في بيته وتم إلغاء الدعم واستبداله نقداً في المرتبات، والأمر نفسه سيحدث مع إلغاء الدعم عن الوقود».

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، قد أصدر قراراً الشهر الماضي، بإلغاء الدعم عن المحروقات والمقدرة تكلفته بنحو 4 مليارات دينار سنوياً (835.49 مليون دولار) من موازنة الدولة، لكنّه تعرّض لانتقادات كبيرة وواجه احتجاجات شعبية، دفعته إلى التراجع وفتح نقاشات بشأنه.

ويعتمد اقتصاد ليبيا بشكل أساسي على عائدات النفط، لكن اضطرابات البلاد منذ الإطاحة بالقذافي من الحكم في 2011، أدت إلى إغلاقات متكررة لمرافق نفطية، مما تسبب في تكبد البلد - العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» - خسائر بمليارات الدولارات. وأوضح الدبيبة، في كلمته بالقمة الأربعاء، أنه منذ اكتشاف النفط في ليبيا يتم تقديم دعم للوقود. وأضاف أن سعر لتر البنزين في ليبيا حالياً يبلغ 3 سنتات للتر فيما يبلغ السعر العالمي نحو 70 سنتاً، كما يتم تهريب أكثر من 50 أو 60 في المائة من هذا الوقود. وقال إن الحكومة تعمل على تغيير فكر الليبيين بأن استبدال الدعم لصالح جيوبهم أفضل لهم، مضيفاً أن هذا الدعم الذي تدعمه الحكومة «دعم كبير».

«ستاندرد آند بورز» تتوقع استمرار السعودية والإمارات في الهيمنة على السندات الخضراء بالشرق الأوسط

الشرق الأوسط

توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» أن تظل المؤسسات في السعودية والإمارات أكبر مصدر للسندات الخضراء وسندات الاستدامة بمنطقة الشرق الأوسط في 2024.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني إنها تتوقع مساهمة الحكومات والشركات الكبيرة، بما في ذلك الكيانات المرتبطة بالحكومات، على وجه الخصوص في تحقيق أهداف الاستدامة، والالتزامات بصافي انبعاثات كربون «صفرية».وأضافت الوكالة، في تقرير حديث نشرته «وكالة أنباء العالم العربي»: «من المرجح أن تحافظ الإمارات والسعودية على الزخم وتُعزّزا تمثيل سوق المنطقة من إصدارات السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة».وقالت الوكالة إنه، بشكل عام، زادت إصدارات السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة منذ 2022 بأكثر من الضِّعف لتصل إلى مستوى قياسي عند 23 مليار دولار بالمنطقة في 2023، وإن كان ذلك من مستوى أساس منخفض إذ تشكل تلك الإصدارات ما يقل عن ثلاثة في المائة فقط من الإصدارات العالمية. وقال التقرير إن نمو صكوك الاستدامة بالمنطقة مستمر، وتوقّع أحجاماً أكبر من الإصدارات، في الوقت الذي تسعى فيه جهات الإصدار لتلبية طلب المستثمرين، وأنه مع سعي الدول الأساسية في قطاع التمويل الإسلامي لخفض بصمتها الكربونية. وأضافت «ستاندرد آند بورز» أنه بالنظر إلى الانكشاف الكبير للاقتصادات في المنطقة على قطاع الهيدروكربون وندرة المياه، فإنه من المتوقع أن تظل إصدارات السندات الخضراء شائعة. وأوضحت: «تُهيمن مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين على استخدام العوائد، من أجل تحقيق أهداف التخفيف من الآثار المناخية، ونتوقع أن يستمر تمويل التكيف مع الإجهاد المائي وموجات الحرارة في قيادة الإصدارات، لكننا نعتقد أن الكثير يتوقف على وتيرة استراتيجيات التخلص من الكربون». وأشار التقرير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ «كوب28»، الذي عُقد في الإمارات مؤخراً، ألقى الضوء بشكل أكبر على الدور الذي يمكن أن يضطلع به التمويل الإسلامي والصكوك في معالجة التحديات المتعلقة بالانتقال المناخي.

وقال التقرير: «بشكل تاريخي هيمنت الدول مرتفعة الدخل على إصدارات السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة، لكن أسواقاً أخرى ربما تبدأ زيادة تمثيلها في 2024، إذ إنه في الوقت الذي انخفضت فيه إصدارات أميركا الشمالية، للعام الثاني على التوالي من تلك السندات في 2023، فإن الإصدارات في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية نَمَت بواقع 149 في المائة و56 في المائة على الترتيب، لتصبحا أسرع منطقتين نمواً في 2023».ولفت إلى أنه على الرغم من حالة عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي ببعض المناطق الرئيسية، فإنها تتوقع أن ترتفع إصدارات تلك السندات بشكل متوسط إلى نطاق بين 0.95 تريليون دولار، و1.05 تريليون دولار، هذا العام، مقابل 0.98 تريليون دولار في العام الماضي.

العراق يؤكد الحرص على الالتزام بالخفض الطوعي لإنتاج النفط في إطار «أوبك+»

اقتصاد الشرق

أكد العراق التزامه بتعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الـ35 لـ«أوبك+» والتخفيضات الطوعية المتعهد بها في إطار التحالف، مضيفاً سعيه لمراجعة تقارير المصادر الثانوية والتحقق منها، ومعالجة الزيادات في الإنتاج إن وجدت وتعويضها، وفق بيان صدر عن وزارة النفط العراقية.

جاء ذلك بعدما كشف التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدرة للبترول عن عدم امتثال العراق بالكامل لخفض الإنتاج الذي تعهدت به خلال شهر يناير، فوفق المصادر الثانوية، خفضت الدولة إنتاجها بمقدار 98 ألف برميل يومياً في يناير الماضي، أي ثلث التخفيض اللازم للالتزام بحصتها تقريباً، وفقاً لتقرير المنظمة المنشور أمس.

«انسجاماً مع مواقف العراق الداعمة لمبادرات الدول الأعضاء في (أوبك+) ستقوم الوزارة بمراجعة تقارير المصادر الثانوية والتحقق منها، ومعالجة الزيادات في الإنتاج، إن وجدت، وتعويضها خلال الأشهر الأربعة القادمة»، وفق ما ورد في البيان الصادر عن وزارة النفط العراقية اليوم الأربعاء.

كازاخستان تتعهد بتعويض كميات الإنتاج الزائدة

في سياق موازٍ، قالت وزارة الطاقة في كازاخستان، في بيان، إنه رغم تجاوز إنتاج بلادها في يناير السقف المتفق عليه، إلا أنها «ستعوّض كميات الإنتاج الزائدة خلال الأشهر الأربعة المقبلة»، كما أنها ستلتزم بتعهداتها بشأن تعديلات الإنتاج المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الـ35 لـ«أوبك+»، وتعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أعلنتها بعض الدول المشاركة في تحالف «أوبك +» في أبريل 2023، والتعديلات اللاحقة في نوفمبر 2023 لشهري فبراير ومارس 2024. تعهدت منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفاؤها بتخفيضات كبيرة في الإنتاج هذا الربع سعياً لتجنب الفائض ودعم الأسعار العالمية. يؤدي تفاوت الامتثال بالتخفيضات إلى تفاقم تحديات تحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية التي تواجهها «أوبك»، كما رفعت المنظمة توقعاتها لإمدادات النفط من الدول المنافسة خلال العامين الحالي والمقبل بمقدار 150 ألف برميل يومياً. يتمتع العراق، ثاني أكبر مُنتج في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بسجل متقطع فيما يتعلق بالوفاء بحصته ضمن «أوبك+»، إذ يواجه ضغوطاً مالية قوية، ويحرص على استمرار إيراداته.وشددت وزارة النفط العراقية على التزامها «بتعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أعلنتها بعض الدول الأعضاء من منظمة (أوبك) والدول المتحالفة من خارجها في أبريل 2023، وكذلك التعديلات اللاحقة التي أعلن عنها في نوفمبر، بخصوص شهري فبراير ومارس 2024».

الهند تبدأ محادثات الانضمام لوكالة الطاقة الدولية

اقتصاد الشرق

ستبدأ الهند محادثات لتصبح دولة ذات عضوية كاملة في وكالة الطاقة الدولية، وهي هيئة للدول المستهلكة التي تعمل على معالجة مخاوف الطاقة والمناخ.

وقالت الوكالة التي يقع مقرها في باريس يوم الأربعاء بعد اجتماع وزاري إن العملية تعترف «بالأهمية الاستراتيجية» للبلاد، وهي عضو منتسب في وكالة الطاقة الدولية منذ عام 2017. تجدر الإشارة إلى أن الهند هي ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم.

«انضمام الهند لتصبح عضواً في وكالة الطاقة الدولية سيمثل تغييراً هائلاً وتبعياً في إدارة الطاقة الدولية»، وفق ما جاء في البيان المشترك الذي أوضح: «في العقود الثلاثة المقبلة، ستحقق الهند أكبر نمو في الطلب على الطاقة من أي بلد آخر».

وقال رئيس الوزراء ناريندرا مودي إن نيودلهي ستجلب «المواهب والتكنولوجيا والابتكار» إلى المنظمة، بحسب البيان.

فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، قال الأسبوع الماضي، إن الهند ستكون المحرك الرئيسي لنمو استهلاك النفط خلال الفترة المتبقية من العقد الحالي، حيث يُرجَّح نمو الاستهلاك بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً ليصل إلى 6.6 مليون برميل يومياً.

ينمو الاقتصاد في أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بوتيرة سريعة، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية من النفط إلى خام الحديد، وهو ما أدى إلى إطلاق حملة بناء خاطفة لمصافي التكرير في الهند، ما سينتج عنه تعزيز الصناعة في وقت تشهد فيه تراجعاً في أماكن أخرى.

مركز سنغافورة

وفي إشارة أخرى إلى تحول تركيز وكالة الطاقة الدولية نحو آسيا، أعلنت أيضاً عن خطط لفتح مركز في سنغافورة، وهو الأول من نوعه خارج باريس، لخدمة المنطقة. تضم وكالة الطاقة الدولية حالياً 31 دولة بعضوية كاملة، من منظمة التعاون والتنمية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ويتعين على الأعضاء الاحتفاظ بمخزونات نفطية تعادل 90 يوماً من الواردات، لاستخدامها في حالة الطوارئ. وبشكل منفصل، قالت الوكالة إن زعماء العالم الذين حضروا اجتماعها الوزاري الذي استمر يومين «أظهروا التزاماً قوياً بحماية أمن الطاقة، مع تسريع التحولات في مجال الطاقة النظيفة للحفاظ على هدف الحد من الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية قابلاً للتحقيق».

إيرادات السعودية النفطية في 2023 تنخفض 12%

الطاقة

تراجعت إيرادات السعودية النفطية في 2023 بنسبة 12%، على خلفية انخفاض أسعار النفط مقارنة بـ2022 التي صعدت إلى مستويات قياسية بدعم من الحرب الروسية الأوكرانية.

وأظهرت بيانات رسمية تسجيل إيرادات السعودية من النفط نحو 754.562 مليار ريال (201.19 مليار دولار) في 2023، متراجعة من 857.273 مليار ريال (228.58 مليار دولار) في 2022، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وأدى هبوط إيرادات السعودية النفطية في 2023 إلى تسجيل الميزانية العامة للبلاد عجزًا بقيمة 81 مليار ريال (21.60 مليار دولار)، إذ بلغت الإيرادات العامة للمملكة نحو 1.21 تريليون ريال (322.63 مليار دولار) في 2023، مقابل إجمالي مصروفات بنحو 1.29 تريليون ريال (343.96 مليار دولار).

وجاءت إيرادات السعودية النفطية في 2023 بالقرب من توقعات موازنة 2024، التي تم الكشف عنها في ديسمبر/كانون الأول الماضي، والتي توقعت تسجيل 752 مليار دولار (200.49 مليار دولار)، بتراجع 105 مليارات ريال (27.99 مليار دولار) مقارنة بالمبالغ المحصلة خلال 2022، والبالغة نحو 857 مليار ريال (228.49 مليار دولار).

* (الدولار يعادل 3.75 ريالًا سعوديًا)

إيرادات السعودية النفطية

ارتفعت إيرادات السعودية النفطية بنحو 28% في الأخير من العام الجاري، مقارنة بالمدة نفسها من 2022، على خلفية تحسن أسعار النفط مع بدء تخفيضات أوبك+.

وسجلت ميزانية السعودية إجمالي إيرادات بنحو 357.98 مليار ريال في الربع الرابع من 2023، مقابل إجمالي مصروفات بنحو 394.97 مليار ريال، ليقف العجز عند نحو 36.99 مليار ريال.

وصعدت إيرادات السعودية من النفط إلى 249.2 مليار ريال في الربع الرابع من 2023، مقابل نحو 194.18 مليار ريال في الربع المماثل من 2022، وفق التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة، الصادر اليوم الأربعاء 14 فبراير/شباط عن وزارة المالية السعودية.

ودعم دخل السعودية من مبيعات النفط زيادة الإيرادات العامة للمملكة بنسبة 13% إلى نحو 357.98 مليار ريال في الربع الرابع من 2023، مقابل إيرادات نحو 317.97 مليار ريال في الربع المماثل من 2022.

في المقابل تراجعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 12.1% إلى 108.77 مليار ريال في الربع الرابع من 2023، مقارنة بنحو 123.78 مليار ريال في الربع المماثل من 2022.

وارتفع إجمالي المصروفات في الميزانية بنسبة 9% إلى نحو 394.97 مليار ريال في الربع الرابع من 2023، مقابل نحو 363.66 مليار ريال في الربع المماثل من 2022.

الإنفوغرافيك التالي من إعداد منصة الطاقة المتخصصة يستعرض إيرادات السعودية النفطية (2020-2023)

أسعار النفط

جاء انخفاض إيرادات السعودية النفطية في 2023، بالتزامن مع تراجع متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية عام 2023، التي هبطت نحو 20% حتى نهاية شهر سبتمبر/أيلول، ليسجل نحو 81.9 دولارًا للبرميل، مقابل 102.5 دولارًا للبرميل للمدة نفسها من العام السابق.

كما تراجع متوسط إنتاج السعودية من النفط منذ بداية العام 2023، ليصل إلى نحو 9.8 مليون برميل يوميًا بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي، بانخفاض قدرة 0.7 مليون برميل يوميًا مقارنة بالمدة نفسها من العام السابق.

يأتي ذلك في إطار الخفض الطوعي للمملكة والجهود المبذولة التي قدمتها اتفاقية أوبك+ لدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المنتجين والمستهلكين.

وسجل إنتاج السعودية من النفط منذ بداية عام 2023 وحتى نهاية الربع الثالث انخفاضًا بنسبة 6.9%، نتيجة للخفض الطوعي من المملكة للنفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا بدءًا من شهر مايو/أيار وحتى نهاية عام 2024، بالإضافة إلى الخفض الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا بدءًا من شهر يوليو/تموز 2023، والمستمر حتى نهاية شهر مارس/آذار 2024، بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

شكراً